

محمود محارب*

مراجعة كتاب

الأمة المسلّحة: صعود ظاهرة الاحتياط في إسرائيل وأفولها

” عنوان الكتاب: الأمة المسلّحة: صعود ظاهرة الاحتياط في إسرائيل وأفولها.

المؤلف: دوف تمّاري.

سنة النشر: ٢٠١٢.

الناشر: وزارة الدفاع - تل أبيب.

عدد الصفحات: ٤٩٤ صفحة.

“

* باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مع الفلسطينيين والعرب، وفي مقدّمها: كيفية الوصول إلى أكبر قوّة عسكريّة ممكنة لليشوف استعداداً للحرب مع الفلسطينيين وبقيّة العرب، وماهيّة العلاقة والنسبة - من حيث العدد والنوعيّة - بين القوّة النظميّة للهاجاناه المكوّنة من "البلماح" (كتائب الانقضاض) وقوّات الاحتياط التابعة للهاجاناه، وما هي الفترة الزمنيّة المطلوبة لاستدعاء قوّات الاحتياط التابعة للهاجاناه للحرب، وكيفية تدريب قوّات الاحتياط التابعة للهاجاناه ونوعيّة من أجل الحفاظ على الاستعداد الدائم للقتال. ووضعت قيادتا اليشوف والهاجاناه خطّاً إستراتيجيّةً شاملة بشأن كيفية تفعيل القوّة العسكريّة لليشوف ضدّ الفلسطينيين، كان من أبرزها "خطة أ" في عام ١٩٤١ والتي طوّرت إلى "خطة ب" في عام ١٩٤٥ وإلى "خطة ج" في عام ١٩٤٦ وإلى "خطة د" في آذار / مارس ١٩٤٨، والتي قامت قوّات الهاجاناه، ومن ثمّ الجيش الإسرائيليّ، بموجها باحتلال القرى الفلسطينيّة وتدميرها وطردها سكّانها الفلسطينيين منها. وأكّد المؤلّف أنّ نجاح قيادة اليشوف في معالجة القضايا الأمنيّة المذكورة أعلاه في العقد الذي سبق تأسيس إسرائيل، كان له الدور الحاسم في تحديد نتائج حرب ١٩٤٨. فقد تمكّن اليشوف في فلسطين الذي لم يتجاوز عدد أفرادها ٧٠٠ ألف نسمة في منتصف عام ١٩٤٨، من أن يجنّد مقاتلين أكثر من جميع الجيوش والقوّات العربيّة التي شاركت في حرب ١٩٤٨ طوال مراحلها؛ إذ كان عدد ميليشيا الهاجاناه ٦٥ ألف مقاتل ومقاتلة. وكان قد تطوّر أيضاً، بقرارٍ وتشجيع من قيادة اليشوف، للخدمة في الجيش البريطانيّ خلال الحرب العالميّة الثانية، أكثر من ٣٠ ألفاً من اليشوف اليهوديّ في فلسطين، جاء ثلثاهما من بين صفوف منظمّة الهاجاناه. وعند تأسيس الجيش الإسرائيليّ في أيار / مايو ١٩٤٨ من جوف منظمّة الهاجاناه، بلغ عدد أفرادها ٣٦٥٠٠. وبعد ذلك بشهرٍ واحد، ارتفع عدد أفرادها إلى ٥٤ ألفاً. وقد ظلّ عدد أفرادها يزداد أسبوعاً بعد آخر إلى أن بلغ في كانون الأوّل / ديسمبر ١٩٤٨ نحو ١٠٤ آلاف، بعد استدعاء كامل قوّات الاحتياط وتخفيض سنّ الخدمة العسكريّة في صيف ١٩٤٨ إلى ١٧ عاماً، وكذلك على إثر وصول ما يزيد عن ٢٠ ألف متطوّع يهوديّ من العالم وانخراطهم في صفوف الجيش الإسرائيليّ، كما ذكر المؤلّف. وفي آذار / مارس ١٩٤٩ وصل عدد أفراد الجيش الإسرائيليّ إلى ١١٤٥٠٠. أمّا عدد أفراد الجيوش والقوّات العربيّة التي شاركت في حرب ١٩٤٨، فقد بلغ ٣٠ ألفاً في أيار / مايو ١٩٤٨. وارتفع هذا العدد في نهاية الحرب ووصل إلى ٦٠ ألفاً، كان معظمهم من الجيش المصريّ.

ينفرد الجيش الإسرائيليّ عن بقية الجيوش في العالم بأنّ قوّاته الأساسيّة المقاتلة تتشكّل من قوّات الاحتياط التي ينبغي لها أن تبقى في حالة تأهبٍ دائم، وعلى استعداد تامّ عند استدعائها للدخول في القتال خلال فترةٍ وجيزة لا تزيد عن عدّة أيام. وعلى إثر اتّفاقات السلام بين إسرائيل وكلّ من مصر والأردن وإخراج العراق من المواجهة مع إسرائيل وتخليّ الدول العربيّة عن خيار المواجهة العسكريّة وسيلهً لاسترداد الحقوق العربيّة، ظهر نقاشٌ في إسرائيل بين وجهتيّ نظر في وسط الأكاديميين والباحثين الإسرائيليّين، ولا سيّما في العقد الأخير، بشأن إذا ما كان من الأفضل الإبقاء على صيغة الجيش الإسرائيليّ كـ "جيش الشعب" الذي يعتمد على الخدمة الإلزاميّة وقوّات الاحتياط، أو تحويله إلى جيشٍ مهنيّ قائم على المتطوّعين. وفي سياق هذا الجدل صدر في عام ٢٠١٢ كتاب الأمانة المسلّحة: صعود ظاهرة الاحتياط وأفولها، لمؤلّفه الدكتور دوف تمّاري - العميد المتقاعد - الذي شغل عدّة مناصب مهمّة في قيادة الجيش الإسرائيليّ. وجاء الكتاب في ٤٩٤ صفحة شملت بين ثناياها ثلاثة أقسامٍ وخاتمة. واستند المؤلّف إلى المصادر الأولى التي شملت الكثير من الوثائق والخطط والتصورات والمقترحات التي وضعتها هيئات أركان الجيش الإسرائيليّ ومؤسّساته المختلفة، الموجودة في الأرشيف الإسرائيليّ، ولا سيّما أرشيف الجيش الإسرائيليّ.

عالج القسم الأوّل من الكتاب قوّات الاحتياط في فترة اليشوف اليهوديّ (مجتمع المستوطنين والمهاجرين اليهود في فلسطين قبل قيام إسرائيل) منذ اندلاع ثورة ١٩٣٦ الفلسطينيّة وحتى حرب ١٩٤٨. وبحث أيضاً في حالة قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ ودورها في حرب ١٩٤٨. أمّا القسم الثاني، فبحث في عمليّة تنظيم قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ ومأسستها في العامين اللذين أعقبا حرب ١٩٤٨، ووقف على دورها في الفترة الممتدّة من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٧، ولا سيّما في حربيّ ١٩٥٦ و١٩٦٧. وبحث القسم الثالث وضع قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ ودورها من أواخر ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٤. وفي الخاتمة وقف المؤلّف على وضع قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ في العقد الأخيرين، وحلّل العوامل التي ساهمت في تقلص العدد الإجماليّ للاحتياط في الجيش الإسرائيليّ منذ الثمانينيّات وحتى اليوم.

أشار المؤلّف في القسم الأوّل من الكتاب إلى أنّ قادة المنظمّة العسكريّة الهاجاناه وقادة اليشوف اليهوديّ في فلسطين، قد بذلوا جهداً جمّاً، خلال العقد الذي سبق تأسيس إسرائيل، في البحث عن الحلول لجملةٍ من القضايا الأمنيّة - العسكريّة المتعلّقة بالصراع

استكمال "تحرير البلاد" وتوسيع حدود إسرائيل في جميع الاتجاهات. إذ إن مفهوم التوسع الإقليمي، كان متيناً ومجدراً في جميع هيئات الأركان العامة، كما أكد المؤلف. فقد رافقت قضية التوسع في أراضي الدول العربية المجاورة الجيش الإسرائيلي منذ تأسيسه وحتى اليوم (ص ٢١٤). وأشار المؤلف إلى أن تركيبة الجيش الإسرائيلي واعتماده أساساً على الاحتياط قد أثرت، إضافةً إلى عوامل أخرى، في تبني سياسة التوسع الإقليمي. وقد بلورت هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي منذ عام ١٩٥٠ إستراتيجية التوسع الإقليمي، ووضعت الخطط العملية لتطبيق هذه الإستراتيجية، تحت سلسلة "حالات" التي ينبغي لإسرائيل شنّ حربٍ توسعية عند مواجهتها. ويتبين من هذه الخطط التي وضعها الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٥٠، وحملت أسماء "حالة الكل" و"حالة شمال - جنوب" و"حالة شرق"، أن الهدف منها التوسع الإقليمي في "المجال الحيوي الإستراتيجي لإسرائيل"، في جميع الاتجاهات والوصول إلى حدودٍ طبيعية لإسرائيل (ص ٢١٦). وشملت هذه الخطط شنّ حربٍ على الأردن واحتلال الضفة الغربية وشرق الأردن والتموضع في الخطّ الواقع شرقيّ عمان - المفرق - إربد.

في القسم الثاني من الكتاب، أشار المؤلف إلى المداولات والنقاشات التي جرت في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وفي وزارة الدفاع، بشأن كيفية تنظيم الجيش الإسرائيلي وإعداده للحرب المقبلة، وحجم كل من الجيش النظامي وقوات الاحتياط. ونوّه المؤلف بأن القيادة الإسرائيلية كانت تدرك أن إسرائيل لا تستطيع من الناحية الاقتصادية الاحتفاظ بجيشٍ نظامي كبير، لذلك اقترح دافيد بن غوريون تخفيض عدد أفراد الجيش النظامي إلى ٢٠ ألفاً وزيادة قوّات الاحتياط إلى أكبر عددٍ ممكن لكي يكون بمقدور الجيش الإسرائيلي مواجهة جميع جيوش الدول العربية. وبعد مداولاتٍ بين هيئة الأركان ودافيد بن غوريون تقرّر في بداية عام ١٩٥٠ أن يكون عدد الجيش النظامي في تلك الفترة ٣٠ ألفاً، وتكون قوّات الاحتياط القوّة القتالية الأساسية في الجيش الإسرائيلي. وأضاف المؤلف أنه بناءً على ذلك جرى تنظيم قوّات الاحتياط على مرحلتين. استُدعي في المرحلة الأولى في بداية عام ١٩٥٠ للخدمة في قوّات الاحتياط جميع المشاركين في حرب ١٩٤٨ من ذوي الخبرة العسكرية، وبلغ عددهم ٨٠ ألفاً. وفي المرحلة الثانية استُدعي جميع المواطنين من المهاجرين الجدد الذين كانوا في سنّ الخدمة العسكرية، والذين لم يشاركوا في حرب ١٩٤٨ لسببٍ أو آخر. وبعد استكمال المرحلتين في نهاية ١٩٥٠ بلغ عدد قوّات الاحتياط ٢١٠ آلاف جندي، فأصبح بذلك تعداد الجيش الإسرائيلي ٢٤٣ ألف جندي وضابط. ومع زيادة الهجرة إلى إسرائيل في عام ١٩٥٣ بلغ عدد جيش الاحتياط ٢٩٢ ألفاً والجيش النظامي ٤٦ ألفاً. وتخصّص الجيش النظامي في مواجهة مشاكل الأمن الجاري والقيام بتدريب جيش الاحتياط واستيعاب عددٍ من أفراد الجيش في وحداته بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية. أمّا دور قوّات الاحتياط، فكان القيام بالتدريب لمدة شهرٍ في السنة على الأقل والاستعداد للحرب المقبلة، أو المشاركة في عملياتٍ عسكرية نوعية إلى جانب الجيش النظامي عندما تقتضي الضرورة.

” يتبين من الخطط التي وضعها الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٥٠ أن الهدف منها التوسع الإقليمي في "المجال الحيوي الإستراتيجي لإسرائيل"، في جميع الاتجاهات والوصول إلى حدودٍ طبيعية لإسرائيل. وشملت هذه الخطط شنّ حربٍ على الأردن واحتلال الضفة الغربية وشرق الأردن والتموضع في الخطّ الواقع شرقيّ عمان - المفرق - إربد

وذكر المؤلف أن الجيش الإسرائيلي وضع خططاً في حزيران / يونيو ١٩٥٣ للتوسع في جميع الجهات. وشمل ذلك احتلال الضفة الغربية وسيناء والجولان وجنوب لبنان حتى نهر الليطاني (ص ٢١٧). وفي ضوء ازدياد التوتر بين بريطانيا ومصر في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو، وضع الجيش الإسرائيلي في عام ١٩٥٣ خطة "غور-١" التي هدفت إلى تهيئة الجيش الإسرائيلي إلى استغلال الخلاف المصري - البريطاني لاحتلال سيناء من أجل تحصين حدود إسرائيل من الناحيتين الأمنية

جيش الاحتياط والتوسع في المجال الحيوي الإسرائيلي

مستنداً إلى وثائق هيئات الأركان العامة للجيش الإسرائيلي وخططها في الخمسينيات والستينيات، أشار المؤلف إلى أن المؤسستين العسكريتين والسياسيتين إسرائيليتين رأتا أن حرب ١٩٤٨ لم تنته، وأنها لم تكن سوى جولة واحدة من سلسلة جولاتٍ من الحروب التي على إسرائيل الاستعداد لها وتحين الفرص المواتية للقيام بها. والهدف هو

باحتلالها وضمها إليها مأهولةً بالعرب، شدّد هذا المخطّط على ضرورة طرد الأغلبية العظمى من العرب من هذه المناطق للحفاظ على الطابع اليهودي لإسرائيل.

اشترك بن غوريون في الخطط

كان رئيس الحكومة الإسرائيليّة دافيد بن غوريون على علم تامّ بالخطط التوسعيّة التي وضعها الجيش الإسرائيليّ وشارك، كما يقول المؤلف، في كثير من الأحيان في المداولات والنقاشات التي أجرتها هيئة الأركان بشأن هذه الخطط. وفي ربيع ١٩٥٦ وضع الجيش الإسرائيليّ خططاً حربيّةً بهدف توسيع حدود إسرائيل. وأجرت هيئة الأركان العامّة سلسلةً من الاجتماعات لبحث هذه الخطط شارك فيها رئيس الحكومة ووزير الدفاع بن غوريون، ورئيس هيئة الأركان العامّة موشيه ديان، ورئيس قسم التدريب في الجيش الإسرائيليّ يتسحاق رايبين. وساد اتّفاقٌ بين الحاضرين أنّه على إسرائيل أن توسّع حدودها في الحرب المقبلة. واتّفق الحاضرون على أنّ هذه الحرب لن تكون الأخيرة. وأشار المؤلف إلى أنّ خلافاً ظهر بين موشيه ديان ويتسحاق رايبين بشأن أولويّة التوسّع الإسرائيليّ؛ فقد قال رايبين إنّه ينبغي التوسّع نحو الشرق في الحرب المقبلة واحتلال الضفّة الغربيّة وضمّها إلى إسرائيل. وفي إجابته عن سؤال بن غوريون عن مصير الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة عند احتلالها، قال رايبين إنّ الحلّ يكمن في طردهم. أمّا موشيه ديان، فتمسك بألويّة التوسّع نحو الجنوب واحتلال سيناء وضمّها إلى إسرائيل، ولا سيّما أنّها قليلة السكّان. وكان رأي بن غوريون أنّ خطة الحرب ينبغي أن تولي الأهميّة إلى الاعتبارات السياسيّة - الدوليّة وإلى موقف الدول الكبرى، وأنّ هدف الحرب ينبغي أن يكون هزيمة عبد الناصر إلى جانب التوسّع الإقليميّ، لأنّه يحمل مشروعاً قومياً يسعى لتحقيقه من خلال ضرب إسرائيل (ص ٢٢٤). وعندما توصلت إسرائيل وفرنسا وبريطانيا إلى اتّفاقٍ سرّي على الاعتداء على مصر، اعتقد بن غوريون أنّ العوامل السياسيّة الدوليّة باتت ملائمّةً لشنّ حربٍ من أجل إسقاط عبد الناصر وتوسيع حدود إسرائيل في كلّ الجهات، تمامًا كما كانت تقترح المؤسّسة العسكريّة منذ سنوات. ويشير المؤلف إلى أنّ ما كتبه بن غوريون في مذكراته في ٢٢ تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٥٦، وهو على متن الطائرة الفرنسيّة التي أقلّته إلى باريس، للاجتماع في

والاقتصاديّة، فيما إذا رأت إسرائيل أنّ الطرف يسمح بذلك. وأشارت الخطة إلى أنّه "يصل إنتاج كمّيّة النفط في سيناء إلى ٢,٥ مليون طن في السنة. وتقترب حاجة إسرائيل إلى ١,٥ مليون طن في السنة. وبناءً على ذلك سيكفي النفط في سيناء حاجة إسرائيل من النفط وما يزيد عن ذلك ستقوم إسرائيل بتصديره" (ص ٢١٨).

وفي تشرين الأوّل / أكتوبر ١٩٥٣ وضع الجيش الإسرائيليّ خطة "عكن" لاحتلال الضفّة الغربيّة وشرق الأردن من "أجل تعزيز مكانة إسرائيل الأمنيّة وتحقيق عمقٍ جغرافيٍّ متينٍ وحدودٍ طبيعيّة". ودعت الخطة إلى طرد أغلبية العرب من هذه المناطق لأنهم سيشكلون خطرًا على هويّة إسرائيل. وأشارت خطة "عكن" إلى فوائدها الاقتصاديّة، فهي تضمن السيطرة الكاملة على الثروة الطبيعيّة في البحر الميت وتفتح "إمكانات التوسّع باتجاه السعودية وحقول النفط، وكلّ ذلك يشكل باب أملٍ لازدهارٍ سريع لدولة إسرائيل" (ص ٢١٩).

في عام ١٩٥٣ أجرى الجيش الإسرائيليّ بحثًا شاملًا عن إسرائيل والدول العربيّة من جميع النواحي السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعسكريّة والديموقراطيّة. وقد قام بهذا البحث خيرة الباحثين المتخصّصين العسكريّين والمدنيّين الإسرائيليّين. وكان هدفه، كما يقول المؤلف، التأسيس لفكرٍ عسكريٍّ إسرائيليٍّ تجري وفقه إعادة تشكيل حدود إسرائيل، وأطلق على هذا المشروع مخطّط "نفو". وأشار المؤلف إلى أنّ مخطّط "نفو" شكّل معلّمًا مهمًّا في ذهنيّة الجيش الإسرائيليّ في مسألة التوسّع الإقليميّ. وقد استخلص مخطّط "نفو" أنّ على إسرائيل توسيع حدودها في جميع الاتّجاهات. في الجنوب، ينبغي احتلال شبه جزيرة سيناء واستغلال ثرواتها الطبيعيّة ولا سيّما النفط والمنغنيز. وفي الشرق، ينبغي احتلال الضفّة الغربيّة وشرق الأردن وتصفيّة دولة الأردن وجعل حدود إسرائيل الشرقيّة تصل إلى الصحراء السوريّة الفاصلة بين الأردن والعراق، وكذلك احتلال جانبيّ خليج العقبة، وهذا يُمكن إسرائيل من استغلال الثروات الطبيعيّة في هذه المناطق ولا سيّما ثروات البحر الميت. وفي الشمال ينبغي لإسرائيل احتلال الباشان وحوران والجولان وقمّة جبل الشيخ وجنوب لبنان حتّى مصبّ نهر الليطانيّ، وضمّها إلى إسرائيل، وهذا يُمكن إسرائيل من استغلال الثروات الطبيعيّة في هذه المناطق، ولا سيّما المياه وحقول الحنطة (ص ٢٢٢-٢٢٣). وهما أنّ المناطق التي طالب مخطّط "نفو" إسرائيل

أربعة أيام أو أكثر. و٣٢ ألفاً فقط خدموا ٢٦ يوماً أو أكثر. في حين أنه كان من المفترض أن يخدم الفرد من قوّات الاحتياط شهراً على الأقلّ كلّ عام. وأشار المؤلّف إلى أنّ عدد الجيش الإسرائيليّ كلّ - قوّات الاحتياط والجيش النّظامي معاً - يبلغ حالياً ٦٢٢ ألفاً (ص ٤٨٢).

”

عدد الجيش الإسرائيليّ كلّه - قوّات الاحتياط والجيش النّظامي معاً - يبلغ حالياً ٦٢٢ ألفاً. وهذا يعني أنّ قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ لم تزد على ما كانت عليه منذ ثلاثة عقود ونيف، وذلك على الرّغم من تضاعف عدد سكّان إسرائيل منذ تلك الفترة وحتىّ اليوم

“

وهذا يعني أنّ قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ لم تزد على ما كانت عليه منذ ثلاثة عقود ونيف، وذلك على الرّغم من تضاعف عدد سكّان إسرائيل منذ تلك الفترة وحتىّ اليوم. وقد دعا المؤلّف إلى معالجة هذا الوضع وزيادة عدد قوّات الاحتياط والتمسك بالخدمة الإلزاميّة والتصدّي لظاهرة التهرّب من الخدمة في الجيش التي زادت كثيراً في العقدين الأخيرين، وإلى تقديم الحوافز الماديّة للذين يُستدعون سنويّاً للخدمة في قوّات الاحتياط.

بلدة سيفر مع القيادتين الفرنسيّة والبريطانيّة، تمهيداً لشنّ العدوان الثلاثي على مصر، لم يكن ناجماً عن شطحة خياليّة لبن غوريون، وإمّا انسجم تماماً مع ما كان فعلاً يفكر فيه بن غوريون ومع خطط الجيش الإسرائيليّ. فقد كتب بن غوريون: "الخطّة هي إسقاط ناصر وتصفيّة دولة الأردن وتقسيمها بين إسرائيل والعراق. تضمّ إسرائيل الضفّة الغربيّة، بينما يضمّ العراق شرق الأردن. وتضمّ إسرائيل أجزاء من سورية وجنوب لبنان حتّى اللبنيّ". وكتب بن غوريون في مذكراته وهو في الطائرة عائداً من باريس إلى تل أبيب: "كان يوم أمس يوماً عظيماً، فقد جرى التوصل إلى اتّفاقٍ بشنّ الحرب المشتركة على سيناء والسويس. قبل ذلك تحدّثت مع جي موليه [رئيس وزراء فرنسا آنذاك] وأخبرته عن اكتشاف كمّيّات كبيرة من النفط في جنوب سيناء وغربها، وأنّه من المجدي اقتطاع شبه جزيرة سيناء من مصر التي لم تكن تابعة لها وإمّا سرقها الإنكليز من الأتراك عندما كانوا يظنون أنّ مصر في جيبيهم. لقد اقترحت عليهم مدّ خطّ أنابيب من سيناء إلى حيفا لتكرير البترول، وأبدى موليه اهتمامه بالاقترح" (ص ٢٢٧). أشار المؤلّف إلى أنّ بن غوريون كان يدرك أنّ توسيع حدود إسرائيل وضمّ سيناء إلى إسرائيل لا يمكنه أن يصبح أمراً واقعاً ودائماً ما لم تدعمه الدول العظمى، وفي مقدّمها بريطانيا وفرنسا والولايات المتّحدة. وهذا هو السبب، كما ذكر المؤلّف، الذي دعا بن غوريون إلى إيصال خطته التوسعيّة للدول العظمى وإظهار مزاياها بالنسبة إلى مصالحها في الشرق الأوسط ولا سيّما لكلّ من فرنسا وبريطانيا.

أكّد المؤلّف في الفصل الأخير من الكتاب أنّ قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ قامت بالدور الأساسي في جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتىّ اليوم. واستعرض المؤلّف وحلّل العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي قادت إلى تقليص عدد قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ في العقود الثلاثة الأخيرة، سواء كان ذلك ناجماً عن زيادة ظاهرة التهرّب من الخدمة الإلزاميّة في الجيش الإسرائيليّ ولا سيّما من جانب اليهود المتديّنين "الحرديم"، أو بمبادرة من قيادة الجيش لأسباب اقتصاديّة. أشار المؤلّف إلى أنّ عدد اليهود الإسرائيليّين الذين كانوا في عام ٢٠٠٠ في سنّ الخدمة في قوّات الاحتياط (٢١ - ٤٥ عاماً) قد بلغ ٨٣٠ ألفاً. استُدعي منهم للخدمة في جيش الاحتياط ٢٠٠ ألف فقط. وبلغ معدّل خدمتهم في الجيش ١٦ يوماً فقط، وخدم نصفهم بين يوم واحد وثلاثة أيام، أمضوها في أمور إداريّة وليس في التدرّب. وخدم ١٠٠ ألف منهم



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر التيارات الإسلامية ومسائل المواطنة

بعد نجاح مؤتمر "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي في المرحلة الانتقالية" الذي عقد في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، يعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن نيته عقد المؤتمر العلمي الثاني حول الإسلاميين وقضايا الحكم الديمقراطي بعنوان:

”

التيارات الإسلامية ومسائل المواطنة
والدولة والأمة: التجربة التاريخية والتصورات
الراهنة والآفاق المستقبلية

“

في مدينة الدوحة

في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول / سبتمبر ٢٠١٣.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org

— عبد الرزاق الدواي —

في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات

حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



صدر حديثاً

عبد الرزاق الدواي

في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات

يقع هذا الكتاب في ٢١٥ صفحة من القطع الكبير. وهو مقارنة نقدية وتحليلية في آن واحد لإشكالية الثقافة في الفكر المعاصر، وحوار الهويات الوطنية في زمن العولمة. يبحث هذا الكتاب في مفهوم الثقافة وتطوره، ويتناول الثقافة في التحليل النفسي والانثروبولوجيا، وكذلك الثقافة بوصفها مكوناً من مكونات الهوية. ويتطرق الكتاب لمناقشة آراء وأفكار شديدة الحيوية مثل "تفوق الثقافة الغربية" و"حرب الثقافات" و"صدام الحضارات"، و"الحوار بين الثقافات"، علاوة على إشكالية العولمة الثقافية، والهوية في زمن العولمة والفضائيات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات Arab Center for Research & Policy Studies



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم، وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية. وهو أيضاً مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية والعمل لرفيها وتطورها. وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضاً من أن التطور غير ممكن إلا كرقبي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولاً ومجتمعات، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضاً، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، والتجزئة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويُعنى المركز أيضاً بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزاً أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يُعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عنانية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويدير عدّة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضاً، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

دعوة للكتابة

”

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضاً لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بالمعايير التي تضعها الدورية وكذلك ما يديه المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

“

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسمة الاشتراك

سياسات عربية

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصلية (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٦٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كلمة، على ألا يمتد على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته على ضوءها قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجي: اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل كصور.



عنوان الاشتراكات

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب: ١١-٤٩٦٥ - رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢١٨٠ لبنان.

يرجى تسديد المبلغ كما يلي

- بشيك مسحوب على أحد المصارف الأجنبية لأمر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ACRPS.
- بتحويل المبلغ إلى الحساب التالي:

QNB Lebanon
Capital Plaza Building,
Ahmad Shawki Street,
Mina El Hosn, Solidere
Beirut – Lebanon.
P. O. Box: 11210- Riad el Solh
Tel: (+961) 1 762222
Fax: (+961) 1 377177

Qatar National Bank
Account Number:
3804-000072-002 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB70 0136 0000 000 3804 000072 002
(For US Dollars)
SWIFT Code:
QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- ٣٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في الدول العربية وإفريقيا.
- ٧٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وإفريقيا.
- ٩٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أمريكيًا للأفراد في القارة الأمريكية.
- ١٤٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأمريكية.